المركز القانوني لتيران وصنافير بين الموضع والموقع
" دراسة فى الجغرافيا السياسية "

أ.د. محمود توفيق*

مقدمة :

في العاشر من إبريل عام 2016، فوجئ الشعب المصري ببيان صادر عن مجلس الوزراء المصري أوضح فيه أن جزيرتي تيران وصنافير سعوديتان، وهو ما كان له وقع الصدمة بالنسبة لقطاع كبير من الشعب المصري، الذي كان قد استقر في وجدانه على مدى أجيال متعاقبة أنهما جزء لا يتجزأ من إقليم مصر. فما هي أبعاد قضية السيادة على الجزيرتين، هذا هو الهدف الذي تسعى من ورائه هذه الدراسة.

وكما ستعتمد هذه الدراسة على المدخل الإقليمي regional approach كمنظور فكري لمعالجة هذه القضية من خلال إرتباطها بخصائص موضع وموقع هاتين الجزيرتين، فإنها ستعتمد أيضاً على تحليل المضمون content analysis كأسلوب لتحليل محتوى الوثائق المتاحة من مذكرات رسمية وخرائط وذلك في ضوء الاعتبارات

---

* أستاذ الجغرافيا السياسية (جامعة الزقازيق).

الجغرافية والقانونية التي يمكن على أساسها تفنيد الادعاءات الخاصة بحيازة الدول للأقاليم البرية والجزر والتي تتمثل فيما يأتي:

1- ارتباط السكان المقيمين فوق الجزيرة بسكان الدولة التي تدعى الحيازة من خلال خصائص ثقافية أو بيولوجية مشتركة.

2- القرب أو البعد من شواطئ الدولة التي تدعى الحيازة، سواء بوقوع الجزيرة في نطاق بحرها الإقليمي أو كجزء من الرف أو الجرف القاري.

3- ممارسة الدولة التي تدعى الحيازة السلطة العامة فوق الجزيرة بكل صورها وأشكالها ومظاهرها، على أن تكون ممارسة هذه السلطة مستمرة لفترة طويلة دون انقطاع وسلمية وهادئة peacefully دون نزاع[1]، وهو ما يطلق عليه وصف التقادم prescription[2].

ويرد في هذه الدراسة بعض الكلمات التي لها دلالات اصطلاحية والتي يمكن حصرها فيما يأتي:

- **الموضع** Site : يشير الى خصائص المركب الطبيعي والبشري لبقعه الأرض التي تتكون منها الجزيرتين، لذا فالموضع فكرة محلية داخلية ملموسة، تعبر عن صفة المكان من الداخل.
- **الموقع** Location : يشير إلى العلائق المكانية التي تربط الجزيرتين بمحيطهما الإقليمي والعالمي، لذا فالموقع فكرة نسبية غير ملموسة، تعبر عن صفة المكان من الخارج.
- **المياه الداخلية** Internal Waters : هي عبارة عن المياه التي تتغلغل في الانبعاجات الساحلية والتي تنحصر ما بين خط الساحل وخط الأساس وتخضع للسيادة المباشرة للدولة، ولا سيما موانى الدولة البحرية.
- **البحر الإقليمي** Territorial Sea : هو جزء من اقليم الدولة تغمره مياه البحر ويمتد لمسافة لا تزيد على 12 ميلا بحريا، ويخضع لسيادة الدولة المباشرة، فيما عدا حق المرور البرئ للسفن الأجنبية.[3]

- **خط الأساس** Baseline : الخط الذي يبدأ منه قياس عرض البحر الإقليمي وفقا لقاعدة خط التماثل replica-baseline الذي يتفق مع أدنى منسوب لمياه الجزر Low-tide elevation وذلك في حالة السواحل التي تميل للاستقامة أو قاعدة خطوط الأساس المستقيمة straight-baselines في حالة السواحل العميقة الانبعاجات.
- **خط الوسط** Median Line : الخط الذي تقع كل نقطة عليه على مسافة متساوية من النقطة التي تقابلها على خط الأساس المقابل والذي لا يحق للدول المتقابلة أن تمد بحرها الإقليمي أبعد منه. وذلك في حالة عدم وجود اتفاق بهذا الشأن.
- **الرف أو الجرف القارى** Continental Shelf : هو امتداد طبيعي متدرج لشاطئ الدولة في مياه البحر إلى عمق لا يزيد على مائتي متر وتباشر عليه الدولة حق اكتشاف واستغلال موارده الطبيعية فقط.[4]

أولاً – مرحلة الموضع :

تبين من الدراسة الاستطلاعية التي قام بها الباحث بين صفحات المصادر والمراجع المتاحة أن جزيرتي تيران (61,5 كم^2) وصنافير (24,5 كم^2) لم يكونا موضع اهتمام من قبل المصادر التاريخية. وربما أبرز ما ورد في هذه المصادر يمكن تلخيصه فيما يأتي:

1- باستعراض مجموعة خرائط المنطقة والتي تعود الى القرن التاسع عشر وتحديدا للفترة ما بين 1804-1876 والمنسوبة الى الأمير حسين كمال[5]، تبين أن أول ظهور لموضع الجزيرتين في هذه المجموعة كان في خريطة تعود إلى عام 1842، حيث ظهرت تيران باسم دياايوتاب (Diaiotab). وابتداء من خريطة تعود الى عام 1874، بدأ يظهر اسم تيران في خرائط هذه المجموعة. وتشير دراسات أخرى الى أن هذه الجزيرة كان يطلق عليها البيزنطيون اسم (جوتابا) حيث اتخذوا منها ديوانا للمكوس لقربها من دير القديسة كاترين الذي أسسه البيزنطيون في سيناء.

2- وباستعراض الخرائط التي ضمها المجلد الصادر عن دار الكتب والوثائق المصرية بعنوان (مصر في التراث الكارتوجرافي)[6]، تبين ظهور الجزيرتين باسمهما المعروف الآن وفي موقعهما الحالي في مدخل (بحر العقبة) وذلك في خريطة يعود تاريخها الى عام 1797. وباستعراض بقية خرائط هذه المجموعة والتي تعود لفترات لاحقة، تبين أن موقع الجزيرتين لم يكن ثابتا حيث ظهر في بعض الخرائط في عمق ما كان يسمى ببحر العقبة وليس في مدخله بالإضافة إلى عدم ظهور اسميهما في بعض الخرائط الأخرى. وهذا يؤكد أن الجزيرتين لم يكونا من بين المواقع التي حظيت باهتمام المصادر التاريخية.

3- وفي الفترة 1831-1891 والتي شهدت بداياتها توسعا كبيرا للجيش المصري في الشام وشبه الجزيرة العربية، اقتصر بعد معاهدة لندن عام 1840 على اربع قلاع على الشاطئ الشرقي لخليج العقبة في الوجه والمويلح وضبا والعقبة والتي احتفظت بها مصر لتأمين طريق المحمل المصري البري إلى الحجاز[7]. ففي خلال هذه الفترة والتي انتهت بتنازل مصر عن القلاع الحجازية للدولة العثمانية في أعقاب ما يعرف بأزمة الفرمان 1891-1892[8]، لم يرد في المصادر المتاحة ما يؤكد أن الوجود المصري على شواطئ خليج العقبة قد امتد إلى جزيرتي تيران وصنافير حتى بعد تحول طريق الحج المصري من البر إلى البحر، بين جده والسويس، وربما يعود ذلك الى عدم وجود ما يدعو إلى وضع قوات فوق الجزيرتين، سواء لعدم أهميتهما أو لصعوبة إعاشة القوات المرابطة فيهما، مثلهما في ذلك مثل بقية جزر خليجي العقبة والسويس. وما يقال عن عدم تواجد للقوات المصرية في الجزيرتين يمكن أن يقال أيضاً على القوات التركية بعد سيطرتها على القلاع الحجازية واعتبارها من أعمال ولاية الحجاز بموجب فرمان من الباب العالي عام 1892[7].

4- وقد استمر عدم الاهتمام بالجزيرتين من جانب المصادر التاريخية حتى وهي تتناول الأحداث المتعلقة بخليج العقبة. ورغم تزايد اهتمام هذه المصادر بالبحر

الأحمر بعد أن أصبح أقصر وأسرع طريق يربط بين البحار الشرقية والغربية في أعقاب شق قناة السويس ودخول المنطقة في دائرة اهتمام قوى الاستعمار الحديث، إلا ان ذلك أيضا لم يلفت الانتباه الى هاتين الجزيرتين، ربما لأن موقعهما كان بعيدا عن مجرى الملاحة الرئيس في البحر الأحمر والذي انجذب بقوة ناحية خليج السويس.

5- ومن المؤكد أن عدم الاهتمام اللافت بالجزيرتين من جانب المصادر التاريخية يعود في المقام الأول إلى موضع الجزيرتين الذي يفتقر إلى مقومات الاستقرار البشري والنشاط الاقتصادي وهو الأمر الذي حال دون تميزهما بثقل إقليمي يستحوذ على اهتمام هذه المصادر. ويأتي عدم توافر موارد المياه على رأس هذه المقومات المفتقدة نتيجة لوقوع الجزيرتين في نطاق مطر النظام الصحراوي الحار على أطراف إقليم البحر المتوسط والذي يتميز بندرة امطاره وشدة تركزها في عدد قليل من أيام فصل الشتاء وهو ما انعكس بدوره على الحياة النباتية والبرية في الجزيرتين والتي تتصف بشدة فقرها. والجدير بالملاحظة أنه لا يوجد حتى الآن دراسات مسحية بيئية أو جيولوجية خاصة بالجزيرتين وربما يكون الاستخدام العسكري هو الذي أعاق هذه الدراسات حتى الآن.

6- وإلى جانب افتقار موضع الجزيرتين إلى مقومات الاستقرار البشري والنشاط الاقتصادي، يأتي دور السواحل ليضيف بعدا آخر من أبعاد فقر الموضع، فهي سواحل صخرية مرتفعة لم تهئ الفرصة لظهور مرافئ طبيعية يتوافر فيها العمق وهدوء الأمواج والسعة اللازمة لرسو السفن، خصوصا مع وجود حواجز مرجانية بالقرب من السواحل، الأمر الذي حال دون ظهور الجزيرتين كمحطات بحرية أو مراكز تجارية في حوض البحر الأحمر يمكن أن تستحوذ على اهتمام المصادر التاريخية. ومن ناحية أخرى، فإن طبيعة السواحل القريبة من الجزيرتين والتي تظهر كحافات صدعية ضاغطة على هذه السواحل بدرجة اختفى معها السهل الساحلي في كثير من المواضع، وهو ما أدى إلى ضعف التركز السكاني والعمراني على هذه السواحل وبالتالي ضعف التوجه البحري، بما في ذلك التوجه

نحو جزيرتي تيران وصنافير. وتتمثل هذه الحافات الصدعية المرتفعة في جبال مدين على الساحل السعودي على خليج العقبة وفي حافات كتلة الضهر (Horst) الجنوبي السينائي على الساحل المصري المقابل. وضعف التوجه البحري نحو خليج العقبة قد يفسر ظاهرة عدم وجود أسانيد تاريخية لصالح السيادة المصرية أو السعودية على تيران وصنافير.

7- نخلص مما سبق إلى أن الظروف المحيطة بموضع الجزيرتين والتي أدت الى عدم توافر مقومات الاستقرار البشري وعدم وجود حياة اقتصادية خاصة لهما قد جعلت الجزيرتين غير قابلتين للسكنى مثلهما مثل معظم جزر البحر الأحمر التي تصنف من بين ما يعرف بالجزر غير الحية. وحيث أن ممارسة السيادة المرتبطة بممارسة السلطة العامة هي سبب أصيل من أسباب دخول الأقاليم أو الجزر في ولاية الدول، لذا فإن غياب عنصر السكان يجعل البحث عن أسانيد تاريخية تحسم قضية السيادة على تيران وصنافير لصالح مصر أو السعودية عملية لا طائل من ورائها، لاسيما وأن مفهوم السيادة بمدلوله الحالي لم يكن معروفا داخل "الدولة الإسلامية التي قامت على أن الإسلام دين ودولة أو جنسية معاً[10]، ولذا لم يعرف دار الإسلام خطوطا حدية فاصلة بين أقاليمه. بالإضافة إلى ذلك، فإن خليج العقوبة ظل طوال العصور الإسلامية وحتى سقوط الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى بحيرة إسلامية خالصة لقربه من الأماكن المقدسة في إقليم الحجاز أو لوقوعه في طريقها ولذلك حرصت تركيا على منع مرور السفن الأجنبية في شرقي البحر الأحمر وخليج العقبة وقد تأكد هذا المنع في المادة العاشرة من اتفاقية القسطنطينية عام 1888[11].

8- نختتم هذه المرحلة بالتأكيد على أنه حتى عام 1928 لم يكن للقوات المصرية أي تواجد فوق تيران وصنافير وهذا ما أكدته وزارة الخارجية المصرية في ردها على وزارة الحربية والبحرية التي كانت تستفسر في تلك السنة عما إذا كانت تيران تابعة لمصر من عدمه، والتي أفادت بعدم وجود ما يثبت ذلك في ملفاتها.[12] كما سوف

يتبين فيما بعد أيضاً أن عدم وجود هذه القوات ظل أمرا واقعا حتى مطلع عام 1950، وهو ما يسري أيضاً على جزيرة فرعون بالقرب من رأس الخليج التي لم تحتلها القوات المصرية إلا في 13 يناير 1950.

ثانياً – مرحلة الموقع :

1- تيران وصنافير من الجزر القارية continental islands بوصفهما جزءا من الرف القاري الذي يمتد من الرصيف القاري continental platform لشبه الجزيرة العربية في اتجاه مدخل خليج العقبة، الذي يمثل الذراع الشمالي الشرقي للبحر الأحمر. وبالإضافة لتيران وصنافير، يضم هذا الرف القاري عددا من الجزر والصخور والنتوءات والحواجز المرجانية التي تعترض طرق الاقتراب من مدخل خليج العقبة، الذي يبلغ اتساعه 6,9 أميال بحرية تقريبا في المسافة ما بين رأس الشيخ حميد علي الساحل الشرقي السعودي ونبق على الساحل الغربي المصري.

2- وتستمد تيران (ً56-27º شمالا؛ ً**33**-34º شرقا) وصنافير (ً58-27º شمالا، ً40-34º شرقا) أهميتهما من موقعهما الحاكم بالنسبة للممرات الصالحة للملاحة بين الجزر والصخور والشعاب المرجانية التي تعترض طرق الاقتراب من مدخل خليج العقبة. فالجزيرتان تقسمان مدخل الخليج الى ممرات ثلاثة فقط، (شكل 1) احدهما شرقي بين رأس قصبة على الساحل السعودي وصنافير باتساع

---

* يذكر في هذا الصدد أن استفسار وزارة الحربية جاء في أعقاب خلاف نشب بين حكومتي مصر والحجاز حول الصيد في المناطق القريبة من تيران وصنافير (أنظر ملحق 1).

يقدر بحوالي 4,3 أميال بحرية وعمقه لا يزيد على 55 قدماً، وآخر في الوسط ينحصر في الشقة البحرية الممتدة بين صنافير وتيران والتي يقدر اتساعها بنحو 1,3 أميال وعمقه لا يزيد على 240 قدماً، ثم ممر ثالث جهة الغرب ينحصر بين تيران ورأس نصراني على الساحل المصري ويبلغ اتساعه حوالي 3,7 أميال وعمقه يصل إلى نحو 850 قدماً. وبسبب انتشار الشعاب المرجانية والصخور وضحالة الأعماق، فإن الممر الوحيد الصالح

لحركة السفن المحيطية ذات الغاطس الكبير هو الممر الغربي وهو الذي يعرف بمضيق تيران وذلك على الرغم من أن الحواجز المرجانية تكاد تستقطع نصف عرض هذا المضيق.

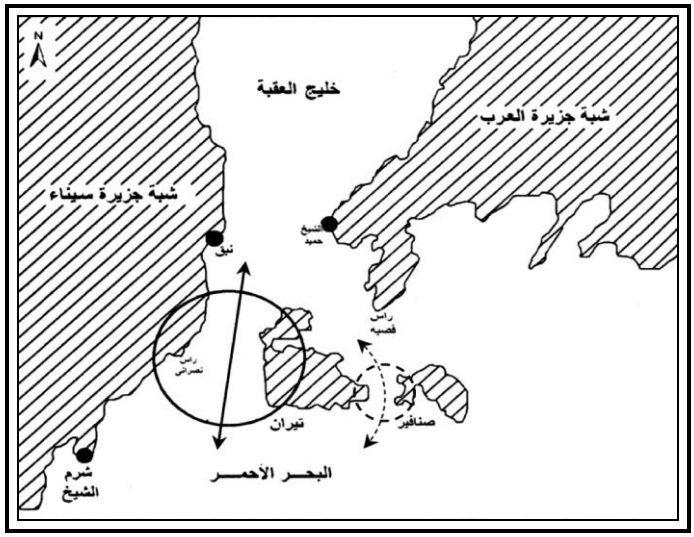

شكل (1) : تيران وصنافير في مدخل خليج العقبة.

3- وينقسم هذا المضيق بدوره الى ممرين ملاحيين، يفصل بينهما أربع مجموعات من الشعاب المرجانية المرتكزة على سد طبقي مرفوع، يمتد على محور طولي مائل من الجنوب الغربي الى الشمال الشرقي. وعلى نفس هذا الاتجاه تعرف هذه الشعاب على الترتيب بأسماء جوردون، توماس، ودهاوس وجاكسون. ويعرف الممر الغربي باسم إنتربرايس Enterprise، بينما يعرف الممر الشرقي باسم جرافتون Grafton. ويعد الممر الغربي هو المجرى الملاحي الرئيس الصالح لمرور السفن المحيطية نظرا لتميزه النسبي بالاتساع والعمق والخلو من العقبات الملاحية، حيث يبلغ اتساعه في أضيق قطاعاته وهو قطاع رأس نصراني – جوردون حوالي 4125 قدماً (1250 متراً)، بينما يتراوح عمقه بين 330–830 قدما (100–250 مترا). وتلزم السفن في مسارها الملاحي جانب الساحل

الشرقي لسيناء فيما بين رأس نصراني ورأس محمد وهو مسار مزود بعلامات الارشاد الملاحي. أما ممر جرافتون والذي لا تزيد أعماقه على 230 قدما (70 مترا) وتتخلله عقبات ملاحية كثيرة، فهو لا يصلح إلا للملاحة الساحلية التي تعتمد بشكل كبير على النقل البحري الخفيف وفي وضح النهار.

4- يفهم من ذلك أن التزام خطوط ومسارات الحركة الملاحية جانب ساحل سيناء في نطاق ممر الانتربرايس يؤكد وقوعها في نطاق البحر الإقليمي لمصر، حتى لو كانت تيران تابعة للسعودية ولها بحر إقليمي خاص بها، حيث ينتهي التداخل بين البحرين الإقليميين والمحتسب مداه باثنى عشر ميلا طبقا لتشريعات الدولتين عند خط الوسط لعدم وجود طريق في مضيق تيران يعتبر من أعالي البحار.وعلى الرغم من أن المجرى الملاحي الرئيس في المضيق جزء من البحر الإقليمي لمصر، إلا أن معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية الموقعة في 26 مارس 1979 نصت في مادتها الخامسة على اعتبار المضيق من الممرات المائية الدولية International Waterways وكأنه جزء من أعالي البحار[13] وهو ما يتفق مع مبدأ المرور العابر Transit-passage الذي اقرته اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1982. ومن ناحية أخرى، فإن حرص طرفي المعاهدة على عدم إقرار نظام دولي خاص يحكم نظام المرور في هذا المضيق ربما كان باعثه الأول وجود شريك ثالث في هذا المضيق غير ممثل في هذه المعاهدة وهو السعودية. كما يمكن أن يفسر هذا الأمر على أنه اعتراف ضمني implied recognition من جانب مصر بتبعية تيران للسعودية، علما بأن هذا المستوى من الاعتراف يتفق مع المبادئ العامة للقانون الدولي بوصفه اعترافا واقعيا أو مبدئياً recognition de facto.

5- وحيث أن المدخل الرئيس لخليج العقبة هو المحصور بين جزيرة تيران وساحل سيناء أو ما يسمى بمضيق تيران، فإن موقع جزيرة تيران تحديدا هو الذي تجتمع فيه كل مزايا ما يعرف بالموقع الاستراتيجي strategic location (شكل 2) وهو مصطلح يشير إلى أي موضع يمنح الدولة المسيطرة عليه أفضلية أو مزية

عسكرية أو سياسية أو اقتصادية حاسمة في مواجهة الدول الأخرى[14]. وفي المقابل فإن هذه الصفة الاستراتيجية لا تتوافر في جزيرة صنافير التي تقع جنوب رأس قصبه وإلى الشرق من تيران بانحراف واضح عن المسار الطبيعي لاتجاه حركة الملاحة التبادلية بين البحر الأحمر وخليج العقبة، ولذا فإن الزج باسم صنافير كطرف في قضية السيادة أمر مبالغ فيه، لاسيما وأنها بقدر ما هي قريبة من الشاطئ السعودي بمسافة 4,3 أميال بقدر ما هي بعيدة عن الشاطئ المصري المقابل بمسافة تصل إلى نحو 10,9 أميال وذلك في الوقت الذي نجد فيه ساحل تيران يبعد بمسافة متساوية تقريبا عن رأس قصبة على الساحل السعودي ورأس نصراني على الساحل المصري. ومما يؤكد عدم أهمية موقع صنافير على الأقل بالنسبة لمصر، تلك الرسالة التي كانت قد بعثت بها وزارة الحربية المصرية الى وزارة الخارجية في 16 يناير عام 1950 والتي سيأتي ذكرها في موضع لاحق من هذا البحث، والتي تستعلم فيها عن ملكية مصر لجزيرة تيران حتى يمكن رفع العلم فوقها دون ذكر لجزيرة صنافير.

6- وهذا البعد الاستراتيجي المهم لموقع جزيرة تيران لم يظهر للعيان إلا بعد أن أصبح لاسرائيل وجود على خليج العقبة، بعد احتلالها منطقة بير قطار وبلدة أم رشراش (ايلات) في مارس 1949 وبعد أن صارت مسألة الملاحة الإسرائيلية في مضيق تيران محورا للنزاع بين مصر وإسرائيل[15]. كما أن المركز القانوني للجزيرتين لم تتضح معالمه إلا بعد التنسيق المصري- السعودي في مواجهة الخطر الإسرائيلي المحتمل في خليج العقبة.

7- ويمكن القول بأن فتح ملف قضية السيادة على الجزيرتين وتحديد مركزهما القانوني قد بدأ في 12 يناير 1950 بمذكرة بعث بها الدكتور وحيد رافت مستشار الرأي بمجلس الدولة إلى وكيل وزارة الخارجية يحذر فيها من خطورة بقاء جزيرة تيران بدون قوة تحميها وذلك بعد الخبر الذي نشرته جريدة الأهرام والذي أفاد بأن استجوابا قد تم في الكنيست الإسرائيلي يحث الحكومة على ضرورة احتلال "جزيرة (؟) في وسط البحر الأحمر تجاه شاطئ إيلات لا يرفرف

عليها علم أية دولة من دول العالم". وقد أوصى المستشار في مذكرته الحكومة المصرية باتخاذ الإجراءات الآتية[16].

1/7 الاستيلاء على جزيرة تيران فورا ورفع العلم المصري عليها لمنع وقوعها في قبضة إسرائيل.

2/7 الاتصال في الوقت نفسه بالحكومة السعودية لإبلاغها بما اتخذته مصر من تدابير في هذا الشأن والذي لا يمس ولن يمس بحق السيادة على تلك الجزيرة وذلك في حالة إذا كان هناك ثمة شك في سيادة مصر عليها. أما إذا كانت سيادة مصر ثابتة على هذه الجزيرة فلا داع لإبلاغ الحكومة السعودية بهذا الشأن.

3/7 إبلاغ الدول التي يعنيها الأمر بأن تيران جزء من الأراضي المصرية وأن أي اعتداء على هذه الجزيرة هو اعتداء على مصر.

8- وما يهمنا من هذه الإجراءات التي أوصى بها المستشار وحيد رأفت والتزمت بها الحكومة المصرية هو البند (2/7) الذي أجاز الاتصال بالجانب السعودي في حالة واحدة فقط وهي أن يكون هناك ثمة شك في سيادة مصر على جزيرة تيران. فطبقا لبعض المصادر[17] فقد تم هذا الاتصال من خلال مساع حميدة قام بها عبد الرحمن عزام الأمين العام للجامعة العربية أنذاك لدى الملك عبد العزيز ال سعود لوضع تيران وصنافير تحت تصرف مصر. وقد تأكد هذا الاتصال من خلال أمرين:

1/8 المذكرة المرسلة من الخارجية المصرية الى الحكومة البريطانية بتاريخ 28 يناير 1950 وذلك بوصف بريطانيا الدولة التي تقوم بتموين قواتها في الأردن عن طريق ميناء العقبة. وقد جاء في هذه المذكرة[18] بأنه "نظرا للمحاولات التي ظهرت من جانب السلطات الإسرائيلية بالنسبة لجزيرتي تيران وصنافير بالبحر الأحمر ومدخل خليج العقبة، فقد أمرت الحكومة المصرية بالاتفاق التام مع حكومة المملكة العربية السعودية، باحتلال الجزيرتين احتلالا فعليا

وقد اصبح هذا الاحتلال في هذه اللحظة أمرا واقعا.. الخ". وقد بعثت وزارة الخارجية بمذكرة مماثلة تحمل نفس المضمون إلى سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بالقاهرة ولكن بتاريخ 30 يناير.

2/8 البرقية التي بعث بها الوزير المفوض السعودي بالقاهرة في 30 يناير 1950 إلى الملك عبد العزيز آل سعود والذي أبلغه فيها[19] (بأنه بمجرد وصول موافقة جلالتكم بشأن جزيرتي تيران وصنافير، عنيت الحكومة المصرية بالأمر واتخذت الإجراءات اللازمة لاحتلال الجزيرتين حتى لا تقع في غير الأيدي العربية...)، وقد طلب معالي وزير الخارجية المصرية أن ارفع لجلالتكم أخلص شكرها على تلبيتها لهذا الأمر الخطير ... الخ.

9- ويتبين من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية قبل احتلال الجزيرتين، أن وزارة الخارجية في ردها بتاريخ 25 يناير 1950 على المذكرة الواردة إليها من وزارة الحربية والبحرية بتاريخ 16 يناير عام 1950 (ملحق 2) والتي تستعلم فيها عما إذا كانت جزيرة تيران تابعة لمصر من عدمه حتى يمكن رفع علم مصر فوقها، فقد جاء رد الخارجية[20] مؤكداً تبعية الجزيرة لمصر استنادا إلى اللوحة رقم (6) من مجموعة خرائط القطر المصري الصادرة عن هيئة المساحة المصرية عام 1937 بمقياس 1: 500000 والتي أبرزت تفاصيل الارتفاعات بجزيرتي تيران وصنافير بنفس الوان تفاصيل الارتفاعات في بقية الأراضي المصرية بينما تركت الأراضي الأجنبية بدون تلوين (ملحق 3). وهنا يجب لفت الانتباه إلى أن هذه الحجة من الضعف بحيث لا يجب الركون إليها. فنظام التلوين المتبع في رسم الخرائط الطبوغرافية نظام عالمي موحد في كل الأطالس العالمية، فاللون البني بدرجاته مثلا يستخدم للتمييز بين مناسيب الأراضي المرتفعة، كما أن اللون الأخضر بدرجاته يستخدم للتمييز بين مستويات الأراضي السهلية المنخفضة واللون الأزرق بدرجاته يستخدم للتمييز بين مناسيب الأعماق في البحار. وإذا كانت الألوان دليلا يمكن الاعتماد عليه لإثبات السيادة، فإن الخريطة التي أصدرتها المساحة العسكرية السعودية عام 1987 بمقياس 1:2000000 تعد بالمثل دليلا على تبعية الجزيرتين

للسعودية، حيث تظهر الجزيرتان بنفس الوان مرتفعات الحجاز ومدين الساحلية، فضلا عن ظهورهما كجزء من الامتداد القاري للشاطئ السعودي (شكل 3). كما أن الخريطة التي يعود تاريخها لعام 1895 والتي ضمها أطلس التايمز (Times Atlas) تظهر فيها تيران وصنافير بنفس لون منطقتي نجد والحجاز، مما يعد دليلا أيضاً على تبيعة الجزيرتين للسعودية. إذن فإن الألوان في الخرائط ليست دليلا قاطعا على تبعية الجزيرتين لمصر أو السعودية، بمثل ما أن وجود الجزيرتين كجزء من الامتداد القاري للشاطئ السعودي ليست حجة على تبعيتهما للسعودية، حيث تقتصر سيادة الدولة فوق هذا الامتداد على كشف واستغلال الموارد الطبيعية ولا تتصرف إلى اي حقوق سيادية أخرى، كالاستيلاء أو وضع اليد.[21]

شكل (2) : الموقع الاستراتيجي لجزيرة تيران.

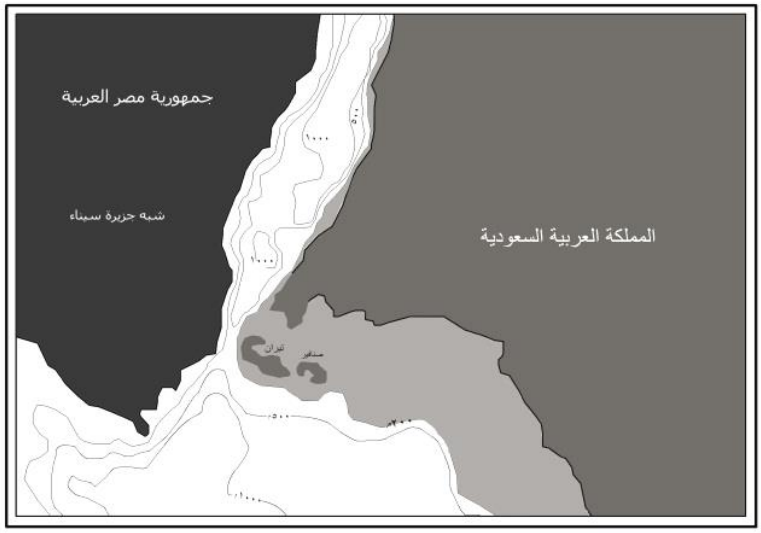

شكل (3) : تيران وصنافير كجزء من الرف السعودي.

10-وباحتلال القوات المصرية جزيرة تيران في 27 يناير عام 1950 وصنافير في اليوم التالي ورفع العلم المصري عليهما، **تبدأ ملامح المركز القانوني للجزيرتين في التبلور على النحو الآتي:**

1. طبقا لما أشارت إليه بعض المصادر[22] فإن التنسيق الذي تم بين المملكتين المصرية والسعودية بشأن الجزيرتين قد تم بموجب اتفاق لم يكن مكتوبا ولا مشروطا، وسط أجواء تخيم عليها روح المودة والإخاء. والاتفاق على هذا النحو لا يمثل أمرا غريبا في ظل الأوضاع السائدة في ذلك الوقت والتي تمثل امتدادا للأوضاع التي كانت سائدة طوال عصر الدولة الإسلامية والتي كانت تعتبر كل إقليم إسلامي من الملكية العامة لأنه يعد في حكم ملك الله تعالى[23]، ولاسيما وأن هذا الاتفاق كان مدفوعا بعقيدة الجهاد وروح التحدي التي فرضها وجود اسرائيل في المنطقة العربية الإسلامية. ولذا فإن هذا الاتفاق لم يكن على سبيل التنازل أو الإيجار كما ذهب إلى ذلك بعض المصادر[24].

2. أن إدعاء بعض المصادر بأن هذا الاتفاق قد تم بلا شروط تتعلق باستخدام معين أو أجل محدد يدحضه كثير من الوقائع التي يمكن حصرها فيما يأتي.

* طبقا لما ورد في الوثائق البريطانية عن الحدود العربية، فإن المساعي التي قام بها عبد الرحمن عزام الأمين العام للجامعة العربية آنذاك لدى الملك عبد العزيز آل سعود لوضع الجزيرتين تحت تصرف مصر جاءت بغرض تمكين مصر من وضع المدافع الساحلية الثقيلة فوقهما لإحكام السيطرة على مضيق تيران[28]، في مواجهة التهديدات والأطماع الإسرائيلية في خليج العقبة. يفهم من ذلك أن موافقة الملك عبد العزيز غير المكتوبة كانت معلقة على شرط ضمني implied condition ألا وهو إحكام السيطرة العربية على المضيق والخليج في مواجهة الخطر الإسرائيلي.

* وقد تأكد مفهوم هذا الشرط الضمني من خلال بعض الوثائق الدبلوماسية والتي يمكن حصرها فيما يأتي:

- البرقية التي بعث بها الوزير المفوض السعودي بالقاهرة إلى الملك عبد العزيز بتاريخ 30 يناير عام 1950 – سبق الإشارة إليها – والذي يطمئنه فيها على أنه بمجرد وصول موافقته بشان الجزيرتين قامت الحكومة المصرية باتخاذ الإجراءات اللازمة لاحتلال الجزيرتين حتى لا تقع في ايدي غير عربية.
- المذكرة الدورية التي سلمها مندوب المملكة العربية السعودية إلى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ 12 إبريل 1957 والتي جاء فيها أن المضايق والمياه المحيطة بجزيرتي تيران وصنافير خاضعة للملكة العربية السعودية، وذلك في إشارة الى تبعية الجزيرتين لها بعد قيام إسرائيل باحتلال تيران خلال حربها مع

مصر عام 1956، وتعد هذه المذكرة أول إدعاء رسمي من جانب السعودية بسيادتها على الجزيرتين.

- الرسالة المؤرخة بتاريخ 14 سبتمبر عام 1988 (ملحق 4) والتي بعث بها الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودية إلى عصمت عبد المجيد وزير الخارجية المصرية[25] والتي أشار فيها إلى رغبة بلاده في إيجاد حلول مناسبة لبعض الأمور المعلقة بين البلدين ومنها موضوع جزيرتي تيران وصنافير**التابعتين للمملكة** مذكرا بأنه نتيجة الاتصالات التي جرت بين مسئولي البلدين عام 1369 هـ/ الموافق عام 1950م، وافقت الحكومة السعودية على وضع الجزيرتين تحت الإدارة المصرية لتقوية الدفاعات العسكرية المصرية في مدخل خليج العقبة في مواجهة الكيان الصهيوني. وبناء على طلب من مصر نقله الرئيس السوداني جعفر النميري في عام 1403هـ/ إلى الملك خالد، لم تحاول الحكومة السعودية إثارة موضوع الجزيرتين حتى يتم الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المصرية. وبعد أن استعادت مصر اراضيها المحتلة، فإن الحكومة السعودية ترى أن الفرصة قد أصبحت سانحة أمام الحكومة المصرية لإعادة الجزيرتين للمملكة. ويذكر أن توقيت هذا الرسالة جاء عقب صدور قرار المحكمة الدولية في قضية طابا لصالح مصر في مارس 1988.
- وفي رسالة أخرى لسعود الفيصل لنظيره المصري بتاريخ 6 أغسطس عام 1989 (ملحق 5)، جدد الوزير السعودي مطالب بلاده بعودة الجزيرتين **بعد أن انتهت أسباب الإعارة**، مع التأكيد على أن حكومته لا تنوي خلق ظروف تتعارض مع التزامات مصر الإقليمية والدولية والتي تقضي بعدم تواجد أية قوات

عسكرية بالجزيرتين، وهو التحفظ الذي كان قد أبداه له وزير الخارجية المصري على هامش لقائهما في نيويورك في سبتمبر عام 1988.

- وردا على هاتين الرسالتين اللتين بعث بهما سعود الفيصل، وبتاريخ 3 مارس 1990 (ملحق 6)، بعث عصمت عبد المجيد رئيس وزراء مصر ووزير خارجيتها برسالة وكانت بتفويض من الحكومة تضمنت الآتي:

- أن الحكومة المصرية تقر بسيادة المملكة العربية السعودية على الجزيرتين وأن ما قامت به مصر عام 1950 كان من أجل حمايتهما وتوفير الأمن لهما.
- أن الحكومة المصرية في موقفها من الجزيرتين تركز اهتمامها على مراعاة عدم الاخلال بالتزامات مصر طبقا للاتفاقات الدولية التي أبرمتها بشأن إقرار السلام في المنطقة والتي تقضي بعدم تواجد أية قوات عسكرية بالجزيرتين، حيث تتولى الشرطة المدنية المصرية المجهزة بزوارق خفيفة التسليح مهامها داخل المياه الإقليمية للمنطقة، فضلا عن تمركز القوة المتعددة الجنسيات في هذه المنطقة.
- أن جمهورية مصر العربية في ضوء الظروف المحيطة بالجزيرتين تطلب من شقيقتها المملكة العربية السعودية أن يستمر بقاء الجزيرتين تحت الإدارة المصرية بصفة مؤقتة الى حين استقرار الأوضاع في المنطقة.

3. يفهم من سياق مضمون هذه الوثائق الدبلوماسية أن احتلال مصر للجزيرتين عام 1950 لم يكن بنية اكتساب السيادة عليهما وإنما كان الغرض استخدامهما كقواعد ارتكاز للدفاعات المصرية لمواجهة التهديدات الإسرائيلية في مدخل خليج العقبة. وبتوقيع معاهدة السلام بين مصر

وإسرائيل عام 1979 والتي أكدت على أن مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية الدولية المفتوحة لكافة الدول دون عائق أو إيقاف لحرية الملاحة أو العبور الجوي، زالت الأسباب التي تدعو مصر للاحتفاظ بالجزيرتين من وجهة نظر الحكومة السعودية وهو ما دعاها إلى مطالبة الحكومة المصرية بإعادة الجزيرتين في مقابل تعهدها بالالتزام بكل ما تعهدت به مصر بموجب معاهدة السلام بما في ذلك استمرار وجود القوة التابعة للقوات المتعددة الجنسيات MEO على جزيرة تيران وعدم استخدامها للأغراض العسكرية لضمان حرية الملاحة في المضيق. وبناء على هذه التعهدات لم تعترض إسرائيل على اتفاقية الحدود البحرية بين مصر والسعودية التي وقعت بالقاهرة في إبريل 2016 لعدم مساسها ببنود وأحكام معاهدة السلام.

و بناء علي كل ما تقدم يمكن القول :

1- أن المركز القانوني للجزيرتين بدأت تتضح معالمه بعد احتلال مصر للجزيرتين مع مطلع عام 1950 وقيامها بتسليم مذكرتين لحكومتي بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والتي تقر فيهما بأن هذا الاحتلال تم بالاتفاق التام مع حكومة المملكة السعودية وهو اعتراف ضمني implied recognition بأن للسعودية حق في هاتين الجزيرتين يرقى إلى مستوى السيادة الأسمية nominal sovereignty. وقد أكدت السعودية هذا الحق بدورها بالمذكرة الدورية التي سلمها مندوب السعودية الى الأمين العام للأمم المتحدة في 12 إبريل عام 1957 ردا على احتلال اسرائيل لجزيرة تيران أثناء عدوانها على مصر عام 1956.

2- وإدعاء السعودية السيادة على الجزيرتين دون مباشرة السلطة الفعلية عليهما على نحو مستمر، يجعل هذه السيادة الأسمية سندا ناقصا لا يرقى إلى أن يكون سببا لتأسيس حق السيادة على الجزيرتين، فالسيادة لا يكون لها أثرا قانونيا معترفا به دوليا إلا بتوافر عنصري الحيازة والإدارة معا[26]، مع التأكيد على أن عدم قابلية

الجزيرتين للسكنى الدائمة أو المؤقتة من الملابسات التي تحد من مباشرة السلطة الفعلية على الجزيرتين والتي تراعي عادة في الحكم على مثل هذه الحالات.

3- ويبدو أن سيادة السعودية الرمزية أو الأسمية التي لا تستند إلى ممارسة السلطة على الأرض لم تكن كافية لدفع بعض المصادر الحكومية السعودية لإثبات هذه السيادة على الخرائط. ومن هذه المصادر، الخريطة العامة لقرى وهجر المملكة[27] الصادرة عن وزارة الشئون البلدية والقروية عام 1985 والتي لم تظهر فيها الجزيرتين في اللوحتين 3، 6 بنفس اللون المميز لإمارة تبوك، بوصفها أقرب الإمارات للجزيرتين، فضلا عن اسم الجزيرتين لم يوقع اصلا بجانب موضع الجزيرتين بالخريطة. ولم يختلف الأمر كثيرا بالنسبة لأطلس المملكة العربية السعودية[28] الصادر عن وزارة التعليم العالي عام 1999، إذ لم يرد اسم الجزيرتين إلا في خريطة واحدة من خرائط الأطلس ودون أي تمييز كارتوجرافي لهما يدل على تبعية الجزيرتين للملكة. وفي المقابل، نجد أن هذه السيادة الأسمية لم تمنع معجم وبستر الجغرافي الجديد[29] الذي يتضمن معلومات أساسية عن دول وأقاليم العالم المختلفة من أن يؤكد تبعية تيران وصنافيرللسعودية.

4- وفي مقابل سيادة السعودية الرمزية على الجزيرتين، نجد أن مصر باشرت بعض مظاهر السلطة الفعلية على هاتين الجزيرتين وليس كلها، وذلك في ظل ملابسات عدم قابلية الجزيرتين للسكنى الدائمة أو المؤقتة. حيث اقتصرت هذه المظاهر على الإدارة العسكرية قبل حرب يونيو عام 1967 وعلى الإدارة الشرطية المدنية بعد تصنيف الجزيرتين ضمن المنطقة (ج) طبقا للترتيبات الأمنية التي أقرتها معاهدة السلام (شكل 4). ومن مظاهر ممارسة السلطة العامة أيضاً، تصنيف الجزيرتين ضمن التوابع الإدارية لمركز الطور عام 1982 ثم لمركز شرم الشيخ عام 1990 وإعلان الجزيرتين ومنطقة راس محمد محميات للتراث العالمي عام 1983 (شكل 5).

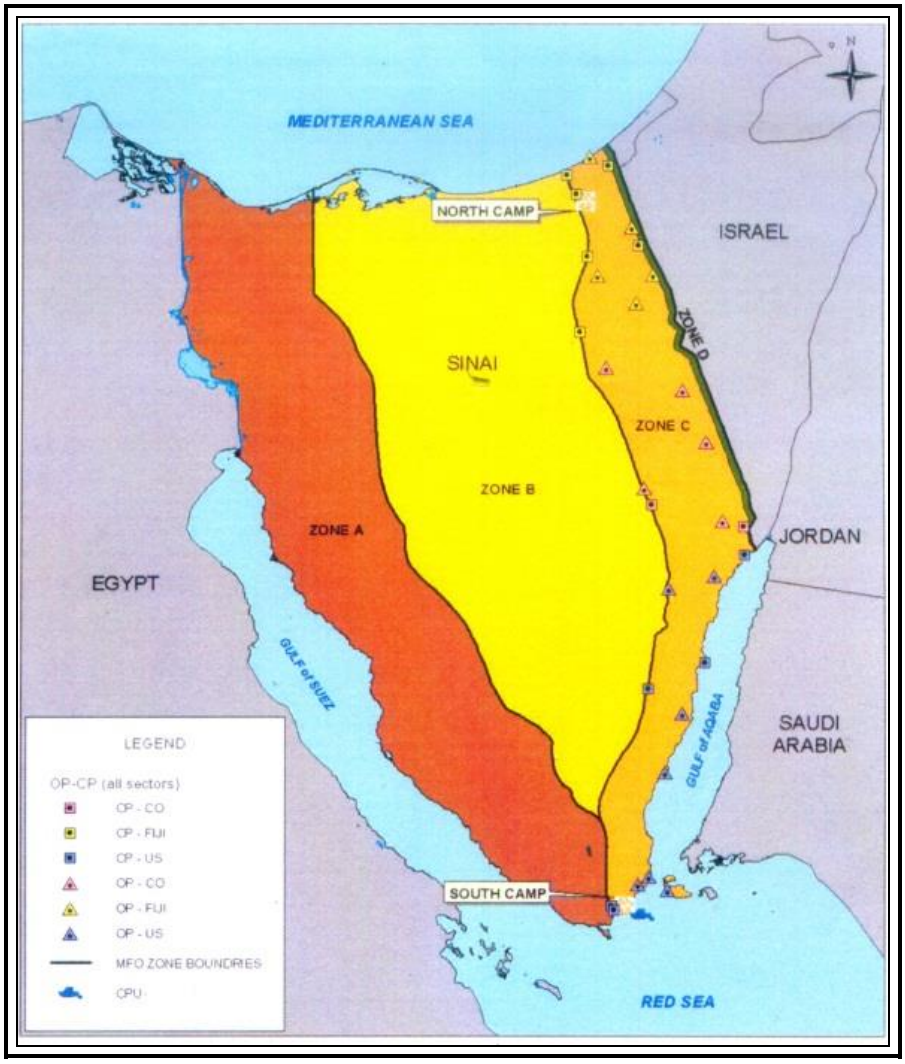

شكل (4) : تيران وصنافير ضمن المنطقة (C) طبقا لمعاهدة السلام 1979.

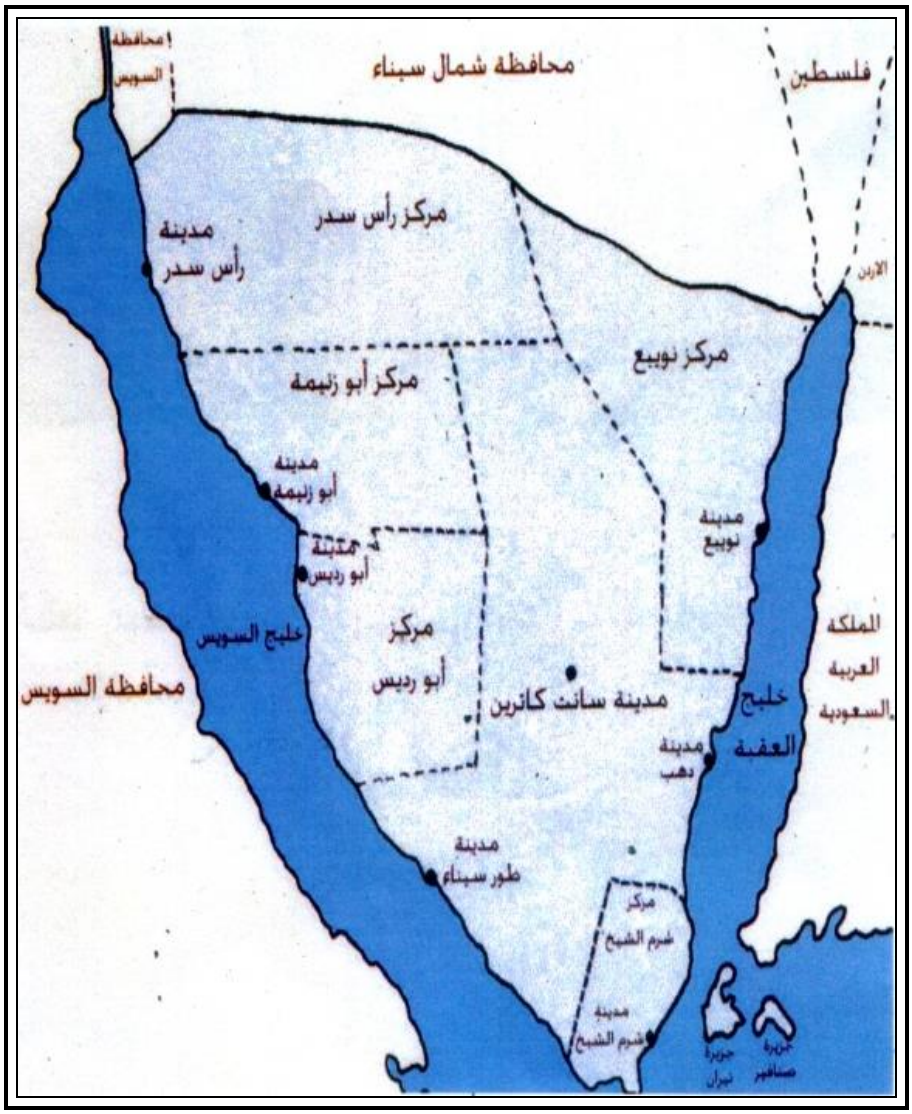

شكل (5) : تيران وصنافير كتوابع إدارية لسيناء.

5- وعلى الرغم من مباشرة مصر بعض مظاهر السيادة الفعلية على الجزيرتين أكثر من ستة عقود، إلا أن ممارسة هذه السيادة لم تتم على نحو مستمر وهادئ، إذ تخللت هذه السيادة فترات من الانقطاع التي حرمت خلالها مصر من مواصلة

وضع يدها على الجزيرتين، وكان ذلك عام 1956-1957 وفي الفترة 1967-1979، كما أن وضع يد مصر على الجزيرتين كان محل نزاع سواء من جانب السعودية أو من جانب إسرائيل، وبذلك تكون مصر قد فقدت سندا مهما كان يمكن الاعتماد عليه في تأكيد سيادتها على تيران وصنافير ألا وهو سند التقادم Prescription.

6- وبغض النظر عن أن سيادة السعودية على الجزيرتين ما زالت حتى اللحظة مجرد سيادة اسميه، إلا أن اعتراف مصر الضمني عام 1950 وما اتبعه من اعتراف صريح Explicit Recognition عام 1990، جعل الحق الذي كان محتملا للسعودية في الجزيرتين مع مطلع خمسينيات القرن الماضي يتحول من اعتراف مبدئي Recognition de facto إلى اعتراف قانوني De Jure Recognition [30] من خلال وثيقة دبلوماسية مع مطلع تسعينيات القرن نفسه.

7- و قد تأكد هذا الاعتراف القانوني من جانب مصر بصدور القرار الجمهوري رقم 27 لسنة 1990 و الخاص بتعيين خطوط الاساس التي يبدأ منها قياس المناطق البحرية التي تدخل في نطاق ولاية مصر وذلك وفقا لقاعدة خطوط الأساس المستقيمة التي تمر برؤوس الاخوار والجزر الساحلية و تصل بين مجموعة من المواقع المحددة باحداثيات بلغ عددها 56 نقطة. و أبرز ما أسفر عنه مسار هذه الخطوط هو وقوع تيران وصنافير خارج نطاق المياه الداخلية اللتي تخضع لسيادة مصر المباشرة (شكل 6). وتأكدت حقيقة وقوع هاتين الجزيرتين خارج نطاق السيادة المصرية بصدور المرسوم الملكي السعودي رقم م/4 بتاريخ 1431/1/26 (الموافق 12 يناير 2010) والذي يقضي بتعيين خطوط الاساس التي يبدأ منها قياس المناطق التي تدخل في نطاق الولاية البحرية للسعودية في البحر الأحمر وخليج العقبة وهي الخطوط التي تصل بين مجموعة نقاط محددة باحداثيات علي الخرائط، بلغ عددها 97 نقطة. وأبرز ما أسفر عنه مسار هذه الخطوط هو وقوع تيران و صنافير داخل المياه الداخلية السعودية، وهو الأمر الذي لم يواجه بأي اعتراض من قبل مصر.

8- يفهم من ذلك، أن وقوع الجزيرتين في نطاق الولاية البحرية للسعودية أمر لا علاقة له بالاتفاقية الموقعة بين مصر و المملكة في 8 ابريل 2016، حيث اقتصرت هذه الاتفاقية علي تعيين الخط الذي يتوسط المسافة بين خطي الأساس المصري والسعودي واتخاذه حدا بحريا بين البلدين في خليج العقبة والبحر الأحمر. وقد تم تحديد مسار هذا الحد علي الخرائط بمجموعة نقاط احداثية بلغ عددها 61 نقطة.

9- وبافتراض عدم تصديق البرلمان المصري علي هذه الاتفاقية ولجوء السعودية الي القضاء الدولي متسلحة بالوثائق الدبلوماسية المتبادلة بين البلدين وبخرائط خطوط الأساس الموثقة لدي الأمم المتحدة فان نتائج هذا الحكم لن تكون على الأرجح لصالح مصر، وحينئذ لن تنجو علاقات الشراكة الاستراتيجية بين البلدين من سوء المنقلب. والسؤال الذي يطرح نفسه هل يمكن أن يكون للدبلوماسية الشعبية المصرية دوراً في الخروج من هذا المأزق ؟

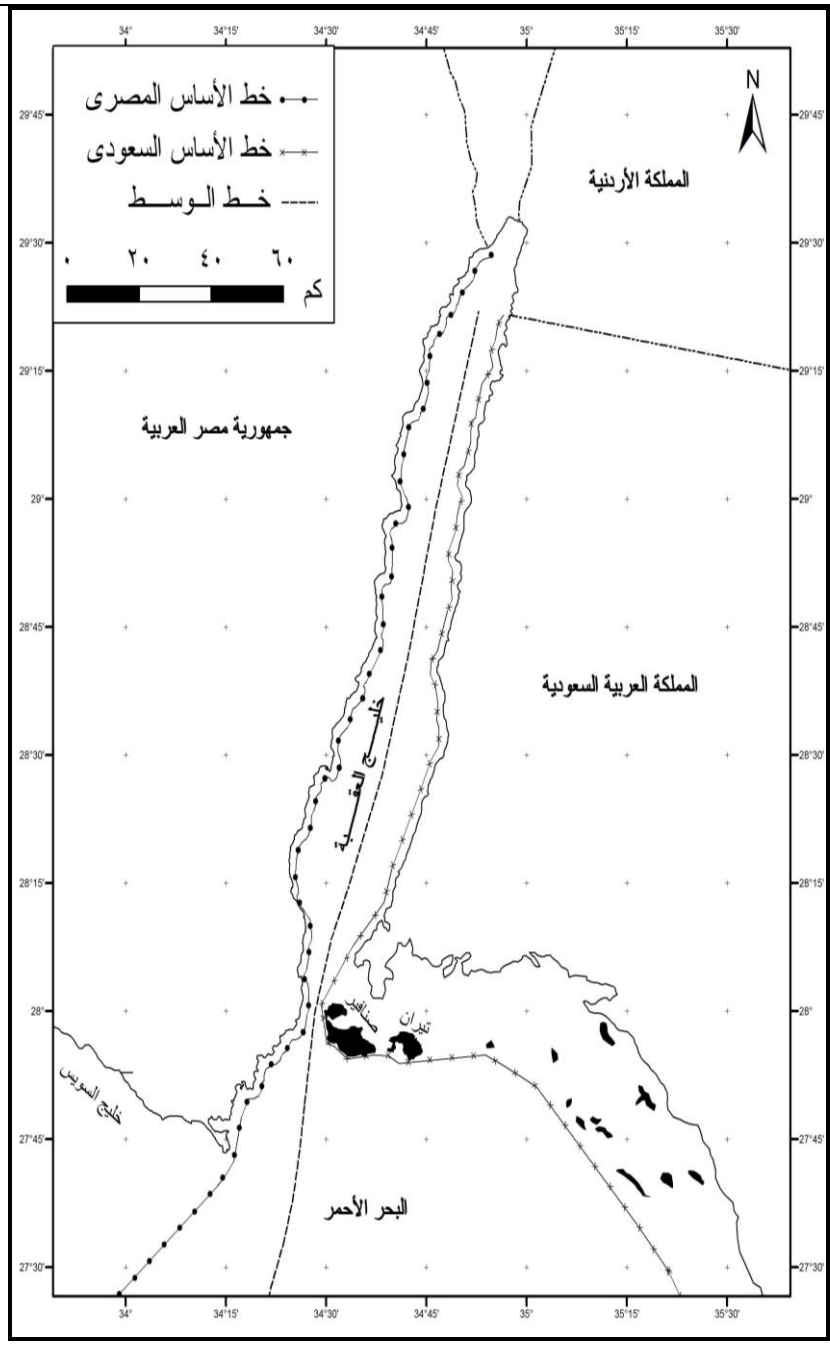

شكل (6) : خط الوسط بين خطي الأساس المصري والسعودي.

هوامش البحث

(1) أحمد أبو الوفا: "الأوضاع القانونية لجزر البحر الأحمر"، في: الملف العلمي لجزر البحر الأحمر، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1987، ص ص 456-573.

(2) حامد سلطان: القانون الدولي العام وقت السلم، القاهرة: دار النهضة العربية، 1966، ص 723.

(3) صلاح عامر: القانون الدولي الجديد للبحار، دارسة لأهم أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، القاهرة: دار النهضة العربية، ص 87.

(4) المرجع نفسه، ص 273.

(5) انظر مجموعة خرائط الأمير حسين كمال لسنوات 1804، 1809، 1818، 1822، 1872، 1830، 1842، 1844، 1853، 1855، 1865، 1874، 1876، مكتبة المجمع العلمي المصري بالقاهرة.

(6) The National Library of Egypt; Egypt in the cartographic Heritage (1595-1840 A.D), Cairo, 2008.

(7) حمدي حافظ، محمد عبد الرازق: خليج العقبة، القاهرة: دار الكاتب العربي، 1967، ص 12.

(8) صبري العدل: سيناء في التاريخ، القاهرة: دار الكتب، 2004، ص ص 52-53.

(9) سعيد الخطيب: الوضع القانوني للبحر الإقليمي، مع دراسة للبحار الإقليمية العربية والأجنبية في القانون الدولي، القاهرة: دار النهضة العربية، 1975، ص 137.

(10) حامد سلطان: أحكام القانون الدولي في الشريعة الإسلامية، القاهرة: دار النهضة العربية، 1986، ص 156.

(11) عز الدين فوده: قضية خليج العقبة ومضيق تيران، في: المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد 23، 1967، ص 35.

(12) دار الوثائق القومية، ارشيف الخارجية، محفظة 421، كود ارشيفي 038525-0078.

(13) اعتبار مضيق تيران من الممرات المائية الدولية رغم وقوع المجرى الملاحي الرئيسي في نطاق البحر الإقليمي لمصر يتعارض مع مبدأ المرور البري الذي أقرته المادة

(16) من اتفاقية جنيف للبحر الإقليمي والمنطقة المتاخمة لعام 1958، انظر صلاح عامر المرجع السابق، ص ص 176، 177.

(14) Dickshit, R.; Political Geography: the spatiality of Politics, New Delhi: Tata Mc-Graw-Hill Publishing Company Ltd., 2000, p. 59.

(15) محمود توفيق: الدولة في عالم بلا حدود: دراسة في الجغرافيا السياسية، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2011، ص 148.

(16) صبري العدل، المرجع السابق.

(17) أحمد أبو الوفا، المرجع السابق، ص 561، نقلا عن: "Arabian Boundaries", in: Archieve Editions, Great Britain, 1988, 844.

(18) حامد سلطان: القانون الدولي العام وقت السلم، المرجع السابق، ص 630.

(19) عمرو عبد الفتاح: المركز القانوني لمضيق تيران في ضوء الأحكام العامة للمضايق، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، 1975م.

(20) دار الوثائق القومية، محافظ مجلس الوزراء، محافظ وزارة الحربية، محفظة رقم (28)، كود أرشيفي 0076-000254

(21) صلاح عامر، المرجع السابق، ص 275.

(22) أحمد ابو الوفا، المرجع السابق.

(23) حامد سلطان، المرجع السابق، ص 646.

(24) انظر:

- عبد الله الطائي: النظرية العامة للمضايق مع دراسة تطبيقية على مضايق تيران وباب المندب، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة، 1974.
- شوقي عطا الله: الإستراتيجية العربية في البحر الأحمر في حرب أكتوبر 1973 ونتائجها، في : ندوة البحر الأحمر الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، 1997.

(25) انظر نص هذه الرسالة وما بعدها من رسائل متبادلة بين وزير الخارجية السعودي ووزير الخارجية المصري بجريدة الأهرام، ملحق العدد 47247، بتاريخ 15 إبريل 2016م.

(26) حامد سلطان، المرجع السابق، ص 708.

(27) وزارة الشئون البلدية والقروية، الخريطة العامة لقرى وهجر الملكية العربية السعودية، الرياض، 1985م.

(28) وزارة التعليم العالي: أطلس المملكة العربية السعودية، الرياض، 1999م.

(29) G. & C. Merriam co.; Websters New Geographical dictionary, Massachusetts, 1980, P. 1209.

(30) Green, M; International Law, Law in peace, London: Macdonald & Evans, 1982, p. 31.

ملحق [1]

(الاهرام) — السبت ٢٩ دسمبر سنة ١٩٢٨

خلاف جديد بين مصر والحجاز

جزيرتا تيران وصنافير

لندن في ٢٨ دسمبر — لمراسل الاهرام الخاص — نشرت جريدة « المورنن بوست » تلغرافا لمكاتبها في القاهرة عن الخلاف الذي حدث بين الحكومة المصرية وحكومة الحجاز على ملكية جزيرتي تيران وصنافير فقال ان قيمة هاتين الجزيرتين ترجع في الوقت الحاضر الى صيد الاسماك ، ولكن اذا فتحت ميناء العقبة وصارت ميناء لفلسطين او شرق الاردن فقد تصير هاتان الجزيرتان اللتان تعدان مفتاح الخليج الى السويس ، من المراكز التي لها اهمية كبيرة

ملحق [2]

وزارة المالية
الادارة العامة

فبراير سنة ١٩٥٠

رقم الملف ١٩٦/٣/١٠

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية

بالاشارة الى كتاب الوزارة رقم ٣٠٣ المؤرخ في ٣ ديسمبر سنة ١٩٤٩ بشأن قيام وزارة الخارجية بالاشتراك مع وزارة الحربية والبحرية بتعيين حدود المياه الاقليمية المصرية وطلب الوقوف على معلومات هذه الوزارة بشأن جزيرة تيران الصغيرة الواقعة عند مدخل خليج العقبة ، أتشرف بأحاطة سعادتكم ان مصلحة المساحة أبلغتنا انه يتضح من الاطلاع على الخريطة رقم ٦ جنوب سيناء من مجموعة خرائط القطر المصري بمقياس ١/١٠٠٠٠٠ الطبعة الاولى لسنة ١٩٢٧ انه قد بينت على جزيرتي تيران وصنافير الواقعتين عند مدخل خليج العقبة تفاصيل الارتفاعات بكل منهما وكانت المرتفعات بجزيرة تيران بنفس الالوان التي بينت بها المرتفعات بالاراضي المصرية بتلك المجموعة بينما تركت المساحات المبينة بتلك الخريطة من الاراضي الاجنبية بيضاء دون ان تبين فيها أية تفاصيل .

وبما تقدم يتضح ان جزيرة تيران تدخل ضمن تحديد الاراضي المصرية وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام ...

وكيل المالية
امضاء

ملحق [3]

بشأن جزيرة تيران

مجلس الدولة
ادارة الرأى لوزارتى الخارجية والعدل
رقم ٢٠

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية

اشرف بان انهى الى سيادتكم ما نشرت فى الصفحة الثانية من العدد رقم ٢٣٠٤٠ بتاريخ الخميس ١٢ يناير سنة ١٩٥٠ النبأ التالى نصه : -

اسرائيل تطمع فى جزيرة تابعة للبحر الاحمر القديمة فى ١١ - ١٠ - ٢٠

"اكد نائب يهودى اثناء استجواب وجهه الى الحكومة فى البرلمان اليهودى انه لا يعرف علم اية دولة من دول العالم على جزيرة تيران الواقعة فى وسط البحر الاحمر تجاه شاطئ المملكة العربية السعودية

وقد رفضت الحكومة اليهودية مناقشة النتائج التى يمكن ان يؤدى اليها احتلال احدى الدول لهذه الجزيرة "

وايد ام ايده النظر الى ما هذا اتنبأ من خطورة بالغة لجزيرة تيران الصارة اليها تقع عند مضيق العقبة الى البحر الاحمر وعلى مسافة متوسطة تقريبا بين شواطئ كل من المملكة العربية السعودية فى هذه المنطقة وهما الدولتان الوحيدتان اللتان يمكن ان تثارا السيادة على تلك الجزيرة . ولا يخفى ان لاسرائيل مطامع اقتصادية وسياسية واسعة فى البحر الاحمر وخليج العقبة وهذا العرض اصبح الثوابت الاسرائيلية وما زالت مستولية على رأس النقب وعلى ام رشرش فى اقصى الجنوب من النقب وبذلك تكون من خليج العقبة ، ولا يستبعد ان تتخذ اسرائيل من المنطقة الساحلية المحاذية التى تمتد الى شمالا الى املاكها حول هذا المضيق وكذا ضلال مواصلاتها الداخلى ، واستيلاء اسرائيل على جزيرة تيران عند مدخل خليج العقبة هذا يجعل من هذا الخليج كله بحيرة اسرائيلية فى الواقع ويعتبر شواطئ المملكة العربية السعودية على البحر الاحمر كما يعتبر فى الوقت نفسه شواطئ المملكة العربية السعودية .

يبقى الفكر اذا امكننا توليد اقدامنا فى جزيرة تيران هذه الجانب انها بعيدا عنا لسنطيع بذلك الحد من اطماع اسرائيل فى عدد خليج العقبة وان تمس شواطئنا الشرقية بعد ان غرر من البحر تتكرر فيه اسرائيل مستقبلا

وتحقيق لنا ان نلفت انظار فى اجتماع الخبراء العسكريين الذى انعقد برياسة معالى وزير الشئون الاجتماعية (عبد الفتاح حسونة باشا) بتاريخ ١٧ ديسمبر الماضى لبحث التراس العسكرية لميثاق الدفاع المشترك لدول الجامعة العربية

وان تصريح الناطقين بلسان اسرائيل بان جزيرة تيران لا يرفرف عليها علم اية دولة من دول العالم كما جاء فى النبأ الخطير الذى نشرته الاهرام ليتضح من هذه المطامع الاسرائيلية فى الاستيلاء على تلك الجزيرة فى اول فرصة تسنح ولو تم ذلك لما امكن اخراج الاسرائيليين منها ولو التجأنا الى الهيئات الدولية .

تابع ملحق [3]

ونرى لهذا الخطر الداهم الذي سوف تكون له عواقب وخيمة ترى انه قد حان الوقت
ان تعمل وان تعمل سريعا على فوات الوقت للاستيلاء على تلك الجزيرة ويدعما من الوقوع في يد
اسرائيل

اما الخطوات العملية التي نشير باتخاذها لتحقيق هذا الهدف فهي الآتية :-

١- صدور الأوامر فورا الى السلاح البحري الملكي بالاستيلاء على تلك الجزيرة ورفع العلم الملكي
عليها وابقاء من يمكن ابقاؤهم فيها من الجنود

٢- الاتصال في الوقت نفسه بحكومة المملكة العربية السعودية لابلاغها عن ما اتخذته من تدابير
في هذا الشأن لا سيما وان بعض السيادة على تلك الجزيرة وانما قصد به فقط منع وقوعها في
يد اسرائيل . هذا اذا كان هناك ثمة شك في سيادة مصر على هذه الجزيرة " اما اذا ثبت هذه
السيادة فانه لا داعي بطبيعة الحال لاتخاذ هذا الاجراء الاخير

٣- ابلاغ الدول التي يعنيها الامر ان جزيرة تيران البحرانيها هي جزء من الاراضي المصرية
وان كل اعتداء عليها يعتبر اعتداء على سيادتها وعلى ذلك تستطيع الحكومة المصرية ان تتخذ جميع
ما يلزمها من الوسائل لدفع مثل هذا الاعتداء

ويحسن لخطورة الموضوع ابلاغ مضمون كتابنا هذا على عجل الى ديوان حضرة صاحب الجلالة الملك

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

مستشار الدولة

١٩ يناير سنة ١٩٥٠ امضاء - وحيد رأفت

ملحق [4]

المملكة العربية السعودية
وزارة الخارجية
رقم ٤٠٠٠٠٠

معالي الأخ الدكتور / احمد عصمت عبدالمجيد

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية بجمهورية مصر العربية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :-

يسرني أن أنهد لمعاليكم بهذه الرسالة وأستهلها بتقديم خالص تحياتي وأطيب تمنياتي لكم بموفور الصحة والعافية ودوام التوفيق . وانها لمناسبة طيبة أن أكتب لمعاليكم بعد زيارة فخامة الرئيس محمد حسني مبارك لبلاده الشقيق المملكة العربية السعودية وزيارة صاحب السمو الملكي ولي عهد المملكة العربية السعودية لجمهورية مصر الشقيقة الأمر الذي أكد على عمق العلاقات الثابتة بين بلدينا وشعبينا الشقيقين ، تلك العلاقات التي تحكمها على الدوام مبادئ الوفاء والالتزام المتبادل والحرص المشترك على صيانة المصالح العليا للأمة العربية والاسلامية وهي علاقات ترسخت على مر العهود واتسمت بما تميزت به نتيجة الايمان الراسخ بوحدة الهدف والمصير المشترك .

وأود ابتداءً ان اؤكد لمعاليكم حرص حكومة المملكة العربية السعودية الدائم على القيام بكل ما من شأنه تدعيم علاقات بلدينا وخدمة مصالحهما والدفاع عن حقوقهما ، واتخاذ جميع المواقف بعيدة النظر التي لا تكرس المصلحة الخاصة الضيقة بقدر تكريسها أهدافا بعيدة المدى تصب دائما في وعاء المصلحة العربية المشتركة وخدمة أهدافها . كما اني على يقين راسخ بأن حكومة جمهورية مصر العربية تحس ايضا في تعاملها ومواقفها على تحقيق الشيء ذاته انطلاقا من وحدة الهدف والمصير المشترك اللذان يربطان بين بلدينا الشقيقين .

وبين هذه المنطلقات ، ورغبة في ايجاد الحلول المناسبة لأي امور معلقة بين بلدينا أود ان أتطرق الى موضوع جزيرتي صنافير . وتيران . المتاخمتين للمملكة العربية السعودية والواقعتين عند مدخل خليج العقبة . حيث يعلم معاليكم أنه نتيجة للاتصالات التي جرت بين مسئولي البلدين عام ١٣٦٩هـ الموافق ١٩٥٠م ورغبة من حكومتي البلدين في تعزيز الموقف العسكري العربي في مواجهة الكيان الصهيوني ، ونظرا لموقعهما الاستراتيجي في مدخل خليج العقبة فقد وافقت حكومة المملكة العربية السعودية على أن تكونا تحت الادارة المصرية حينذاك لتقوية الدفاعات العسكرية المصرية في سيناء ومدخل خليج العقبة اسيما بعد أن احتلت العصابات الصهيونية سيناء أم رشرش (ايلات) في مارس ١٩٤٩م الأمر الذي خلق وجودا بغيضا لاسرائيل في منطقة خليج العقبة وفي الوقت الذي بدأت جمهورية

تابع ملحق [4]

المملكة العربية السعودية
وزارة الخارجية
مكتب الوزير

مصر العربية الشقيقة تستعيد الأراضي التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧م تلقى الملك خالد برحمه الله رسالة من الرئيس السوداني السابق جعفر محمد نميري في عام ١٤٠٢هـ تتضمن رجاء فخامة الرئيس محمد حسني مبارك بعدم اثارة موضوع الجزيرتين حتى يتم الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي المصرية ويعتبر أمرهما مسألة عربية فيما بين المملكة وجمهورية مصر العربية .

والتي على يقين ان العلاقات الطيبة القائمة بين البلدين الشقيقين والتي تحرص حكومتانا بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز وأخيه فخامة الرئيس محمد حسني مبارك على تطويرها وتنميتها بما يخدم مصلحة البلدين والشعبين الشقيقين سوف تهيء فرصة طيبة لحكومة جمهورية مصر العربية الشقيقة باعادة الجزيرتين المذكورتين الى حكومة المملكة العربية السعودية .

مؤكداً ان هذا الطلب لا يرمي الا الى تعزيز نهج التعاون المعهود بين بلدينا الشقيقين ومضاعفة الدافع للحفاظ على الأمن والاستقرار في منطقتنا وتحقيق مزيد من المنعة والعزة لأمتنا العربية والاسلامية ، وكل ما فيه المصلحة المشتركة للبلدين الشقيقين .

واني لعلى ثقة تامة أن هذا الأمر سوف ينال من معاليكم ومن حكومة جمهورية مصر العربية كل الاهتمام ... كما أن أي ذكرة خاصة لجزيرتين السعوديتين من جانب حكومة جمهورية مصر العربية تدرجها طبيعة وضع معين يستدعي أن تبقيا تحت ادارة جمهورية مصر العربية والى أن تختتم المملكة فيما ينال من جانب حكومة المملكة العربية السعودية ما هو جدير به من اهتمام وينظر فيه بكل تبصر في الأمور .

والله أسأل ان يوفقنا جميعا لما فيه خير أمتنا وعزتها وبما يحقق مصالحها العليا .

وتفضلوا معاليكم بقبول وافر تقديري واحترامي . ...

سعود الفيصل

وزير خارجية المملكة العربية السعودية

رقم/ ١٧/١/٩٩

تاريخ/ ٣ / ٢/١٤٠٩هـ الموافق ١٤/ ١ / ١٩٨٨م

ملحق [5]

المملكة العربية السعودية
وزارة الخارجية
رئاسة الوزراء

معالي الاخ الدكتور أحمد عصمت عبدالمجيد

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية بجمهورية مصر العربية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

أنه لمن دواعي سروري أن تحت معاليكم بالطائرة هذا مستهل ايام بشائر الخير وأطيب التمنيات لكم بحوافر السعادة والعافية ودوام التوفيق . وانها لفرصة عيد أن اكتب لمعاليكم في أعقاب زيارة خادم الحرمين الشريفين لسدة الرئيس جمهورية مصر العربية . وما حفلت به هذه الزيارة من مظاهر عظيمة تدل على عمق الروابط واستمرار متانتها وخصوصا الشقيقين مما يؤكد من جديد خصوصية العلاقات التي تجمع بين البلدين على نحو يدفعها الى آفاق أوسع وميادين أرحب من التعاون لما فيه خير الجميع وطموحاتنا المشتركة .

وأود أن اشير الى الاتصالات التي جرت بيني وبين معاليكم وآخرها اجتماعي بكم في نيويورك بتاريخ ١٤٠٩/٢/١٦ والذي تطرق الى بحث موضوع جزيرتي صنافير وتيران الشاغلتين المملكة العربية السعودية عين اليقين عدم وجود اي اعتراض أو تحفظ لديكم فيما يخص سيادة المملكة على هاتين الجزيرتين سوى مسألة تتعارض مع التزامات مصر الاساسية والدولية التي تتنافى بعدم تواجد اية قوات عسكرية بهما .

وهنا أود أن ابدي لمعاليكم أن حكومة المملكة العربية السعودية إتخذت طريق قد تؤثر على النهج الذي رسمته مصر الشقيقة لسياستها الخارجية . وكلنا في الأمر عن مودة الجزيرتين بعد ان أنتهت اسباب الإعارة .

وكما سبق وأشرت في كتابي السابق لمعاليكم بتاريخ ١٤٠٩/٢/٢ في هذا الصدد فان أي نظرة خاصة لهاتين الجزيرتين السعوديتين من جانب حكومة جمهورية مصر العربية تعرضها للبيعة وضع مضمن مستدعي أن يطلبها تحت ادارة جمهورية مصر العربية وان تحتاج المملكة لها سيتنال من جانب حكومة المملكة العربية السعودية عاطر خدمة من اهتمام وستظل فيه بمثل تبصر في الأمور .

لذا فاذا وافق معاليكم فانني أود اعتبار خطابي هذا وجواب معاليكم على صاورد به شكل اتفاقية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية في هذا الشأن .

ولله اسأل أن يوفقنا لما فيه خير امتنا وقرشها ، وأن يعيننا على تحقيق ما نصبو اليه من قوة ومنعة .

وتقبلوا معاليكم بفيض تحياتي وواقر تقديري

سعود الفيصل

وزير خارجة المملكة العربية السعودية

١٤٠٩/١٢/٢٩هـ

ملحق [6]

وزارة الخارجية
مكتب
نائب رئيس الوزراء
وزير الخارجية

اجتماع مجلس الوزراء
١٩٩٠/٣/٤
—
مسألة جزيرتي تيران وصنافير
—

أولا :

١ — تلقيت خلال العام ونصف الاخيرين خطابين من الامير سعود الفيصل يتناول فيهما مسألة طلب الزام مصر بسيادة السعودية على جزيرتي تيران وصنافير ، السابق لمصر احتلالهما في عام ١٩٥٠ بمباركة من السعودية ، اثناء المواجهة مع اسرائيل.

٢ — تضمنت الرسالتان ايضا من :—

أ — ان اي نظرة خاصة لهاتين الجزيرتين السعوديتين من جانب حكومة مصر تلزمها طبيعة وضع معين يستدعي ان تبقيا تحت ادارة مصر والى أن تحتاج المملكة لهما سينال من جانب حكومة المملكة ما هو جدير به من اهتمام وستنظرون فيه بكل تبصر في الامور.

ب — ان حكومة السعودية لا تنوي خلق ظروف قد تؤثر على النهج الذي رسمته مصر الشقيقة لسياستها الخارجية.

٣ — وكان الامير سعود الفيصل قد اثار هذه المسألة معي في نيويورك في سبتمبر ١٩٨٨ ، على هامش اعمال دورة الجمعية العامة. وقد علقت منذئذ ، بأننا لا نعترض على سيادة المملكة على هاتين الجزيرتين سوى ما قد يتعارض مع التزامات مصر الاقليمية والدولية التي تقتضي عدم تواجد اية قوات عسكرية بهما.

٤ — وأود في هذا السياق ان اشرح لحضراتكم الآتي :—

أ — ان جزيرتي تيران وصنافير تدخلان في المنطقة (ج) من بروتوكول تنفيذ اتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية والتي تنص على " عدم تواجد اية قوات عسكرية بالجزيرتين ، وحيث تتولى الشرطة المدنية المصرية المجهزة بزوارق خفيفة مسلحة تسليحا خفيفا مهامها داخل المياة الاقليمية للمنطقة ، فضلا عن تمركز القوة متعددة الجنسيات في هذه المنطقة.

تابع ملحق [6]

من هنا فان للجزيرتين وضع ذو حساسية خاصة ويتطلب التزام السعودية به . وهو ما أكدته فى حديثى المشار اليه مع الامير سعود الفيصل.

ب- وكنت قد كلفت أجهزة الوزارة بدراسة الجانب القانونى للمسألة . كما تشاورت مع الدكتور مفيد شهاب وحيث وصلنا الى نتيجة مفادها: -

- ان مصر قامت باحتلال الجزيرتين فى عام ١٩٥٠ لحمايتهما من اسرائيل وللسيطرة على مدخل خليج العقبة.
- ان الجزيرتين تتبعان فعلا المملكة السعودية ،اذ أن من الامور الثابتة تاريخيا ان السيادة كانت للسعودية حتى قامت مصر باحتلالهما بمباركة من السعودية.
- أن عدم ممارسة السعودية لمظاهر السيادة عليهما طوال الفترة الاخيرة لا ينال باى حال من الاحوال من تبعيتهما للسعودية ،اذ ان السيادة على الاقليم لا تتأثر بادارة دولة أخرى له . ولم تتناول السعودية لمصر عن السيادة على الجزيرتين.
- لم تحاول مصر فى أى وقت أن تدعى السيادة على هاتين الجزيرتين. وقد أكدت فقط انها تتولى الدفاع عنهما.
- أحالت المعاهدة الثانية من معاهدة السلام مع اسرائيل - بشأن تحديد الحدود- الى خريطة تتبع الجزيرتين خارج اطار الاقليم المصرى. وان لهما لون مختلف عن لون الأراضى المصرية ويتفق مع اللون المستخدم بالنسبة للاراضى السعودية.

ه - وأرى ان هناك حاجة ،فى ضوء رغبتنا فى تنمية العلاقات مع السعودية ،ومع اقتراب موعد اللجنة المشتركة المصرية السعودية ان نرد على جوابى سعود الفيصل بموقف ايجابى خاصة وأن لنا رغبة ايضا فى اقامة جسر يربط بين البلدين.

رجاء عرض هذا على مجلس الوزراء للتفضل بتوجيهى بتوقيع الجواب الى الامير سعود الفيصل رداً على خطابه.

٢٩٠/١٢/٢٠

****